مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

هل دخل الحوثيون أكثر مراحلهم عزلةً وهشاشة؟

ترجمات أبعاد

نوفمبر 2025

ترجمة خاصة

اقـــرأ في التقـــريـــــر

- هل دخل الحوثيون أكثر مراحلهم عزلةً وهشاشة؟
- إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، وجنوب اليمن: سياسة التحالفات غير المتوقعة
- هل يمكن للاقتصاد الأزرق إنقاذ اليمن؟
- السعودية تدرس العودة للقتال ضد الحوثيين
- السلام في غزة قد لا يعني السلام في البحر الأحمر
- اليمن: مكافحة التهريب أصبحت مفتاح مواجهة الحوثيين

abaadstudies
www.abaadstudies.org

هل دخل الحوثيون أكثر مراحلهم عزلةً وهشاشة؟

DAILY SABAH

غوكهان إرلي

الشرق الأوسط ينزلق نحو عاصفة جديدة، ربما الأكثر التباسًا منذ سنوات. فما بدأ كاشتباكات محدودة بين إسرائيل وإيران، بات يعيد تشكيل ميزان القوى الإقليمي. وفي خضم هذا المشهد المتوتر، يقترب الحوثيون في اليمن من مرحلة شديدة الخطورة. فالضربة الإسرائيلية التي أطاحت بمعظم أعضاء مجلس وزرائهم لم تقتل قادتهم فحسب، بل نسفت أيضًا هالة «النصر» التي طالما أحاطوا أنفسهم بها، وكشفت مدى اعتمادهم على قوة إيرانية تتداعى بوضوح.

لطالما قدّم الحوثيون أنفسهم كطليعة «المقاومة» وحماة العقيدة والسيادة في مواجهة التهديدات الخارجية. لكن منذ تلك الضربة، بدأت هذه الصورة في الانهيار. تحوّل خطاب التحدي إلى سجالات داخلية يغذيها الشك والرغبة في الانتقام. وبفعل هوس السيطرة، شرع قادتهم في تطهير صفوف الحركة، وملاحقة «الخونة» حسب زعمهم، وإسكات الأصوات المخالفة. وما كان يُقدَّم يومًا كحركة تحرر، أصبح اليوم سلطة منغلقة على نفسها، تتغذّى على الخوف أكثر مما تستمد قوتها من أي مشروع سياسي أو عسكري

من المقاومة إلى الانهيار الداخلي

في مناطق سيطرة الحوثيين، بات الخوف هو مصدر السلطة الحقيقي. وخلال الأسابيع الأخيرة، جرى إقصاء القضاة المستقلين واستبدالهم بآخرين موالين للجماعة، ليصبح القضاء أداة مباشرة للهيمنة السياسية. وتحذّر منظمة سام للحقوق والحريات من موجة محاكمات جديدة تستهدف ما تبقى من الأصوات المعارضة. وبينما يواصل الحوثيون تصوير إسرائيل والولايات المتحدة كأعداء خارجيين، يصنّفون منتقديهم المحليين كـ «جواسيس"، لتتحول المعارضة إلى تهمة تجرّم كل اختلاف

اعتقالات محافظة ذمار تكشف عمق هذا الهوس الأمني. إذ يتعرض أعضاء سابقون في حزب الإصلاح ووجهاء وصحفيون للاختطاف من منازلهم على يد مسلحين، قبل أن يُنقلوا إلى معتقلات سرّية لا يُعرف عنها شيء. والرسالة القادمة من صنعاء واضحة: الطاعة شرط للبقاء. فالحركة التي كسبت تعاطفًا واسعًا بوقوفها ضد التدخلات الخارجية، باتت تمارس الأساليب القمعية ذاتها التي طالما نددت بها

هذه الموجة من القمع تكشف أكثر من مجرد خوف؛ إنها تعكس انهيارًا داخليًا عميقًا. حركة فقدت بوصلتها، وقيادة بلا شرعية، وأيديولوجيا فقدت قدرتها على الإقناع. لم يعد الحوثيون قادرين على إدارة مناطقهم بالكفاءة أو كسب الولاء بالقناعة، فبات تمسّكهم بالسلطة قائمًا على الترهيب وملاحقة «الأعداء «الخونة حسب زعمهم

الضربة الإسرائيلية التي قضت على معظم أعضاء الحكومة الحوثية سرّعت هذا التدهور. والتأكيد المتأخر لمقتل أبرز قادتهم العسكريين كشف حجم الفوضى في قمة الهرم القيادي. ومع انهيار السيطرة المركزية، بدأ القادة المحليون يتصرفون كأمراء حرب، يسيطرون على طرق التهريب ويفرضون الجبايات لحساباتهم الخاصة. الحركة التي بدت يومًا متماسكة، أصبحت اليوم شبكة متداخلة تحكمها المصالح الذاتية المتنافسة

أما إيران، فمشكلاتها المتراكمة تزيد الوضع سوءًا. فالاتفاق النووي انهار، والعقوبات عادت بقوة، وإسرائيل تلوّح بضربات جديدة بينما تتوعد طهران بالرد. الاقتصاد الإيراني يتراجع، الاحتجاجات تتصاعد، ونفوذها في سوريا يتقلص. وبالنسبة للحوثيين، يعني ذلك أموالًا أقل، أسلحة أقل، وتوجيهًا سياسيًا أقل. الراعي لا يزال موجودًا، لكن المظلّة لم تعد كما كانت

الاستعداد العربي

تدرك السعودية والإمارات بوضوح أن المشهد الإقليمي يتغيّر بسرعة. فمشاركة القوات الجوية السعودية في مناورات ATLC-35 بقاعدة الظفرة لم تكن مجرد استعراض للقوة، بل تدريبًا عمليًا على مواجهة تهديدات جوية وصاروخية تشبه تكتيكات الحوثيين القائمة على المسيّرات والصواريخ الإيرانية. الرياض وأبو ظبي تستعدّان لاحتمال اشتعال الساحة اليمنية مجددًا إذا توسّع الصراع بين إيران وإسرائيل

في الداخل اليمني، يحاول مجلس القيادة الرئاسي تحويل هذا الاستعداد العسكري إلى مكسب سياسي. وقد أكّد الرئيس رشاد العليمي خلال لقائه السفير البريطاني أن السلام الحقيقي يتطلب احتكار الدولة للسلاح وقرار الحرب. تحذيره من تقديم أي تنازلات جديدة للحوثيين يعكس حالة الإحباط المتزايدة لدى حكومة عدن، التي باتت ترى أن الهدنة الهشة وصلت إلى حدّها الأقصى

الإمارات تتحرك في الاتجاه ذاته. فبينما شدّد أنور قرقاش للمبعوث الأممي هانس غروندبرغ أن أبو ظبي ما زالت تدعم المسار الدبلوماسي، تشير التحركات الميدانية إلى مقاربة مزدوجة: دعم الحوار السياسي، وإعادة ترتيب الصفوف عسكريًا. فالقوات المدعومة إماراتيًا – المجلس الانتقالي الجنوبي، قوات طارق صالح، ووحدات أبو زرعة المحرمي – تعيد تنظيم مواقعها بهدوء، في مؤشر على استعداد لسيناريوهات أكثر تعقيدًا

الحكومات العربية تسعى لتجنّب مواجهة إقليمية واسعة، لكنها لا تثق بالسياسات الإيرانية. السعودية والإمارات ومصر والأردن تنسّق مع واشنطن، بينما تبقي قنوات اتصال محدودة مع طهران في محاولة لاحتواء التوتر. الحديث عن إحياء المفاوضات النووية لا يزال مطروحًا، رغم ضآلة فرص نجاحه. الهدف الأهم بالنسبة لهذه الدول هو الحفاظ على الاستقرار: حماية خطوط التجارة، ضمان الأمن الاقتصادي، ومنع انزلاق المنطقة نحو الفوضى

أما اليمن، فيبقى في قلب هذه المعادلة المعقدة. فالحوثيون، الذين كانوا يومًا ورقة استراتيجية مهمة بيد إيران، أصبحوا اليوم عبئًا متزايدًا. اعتقالاتهم العشوائية، عمليات الإعدام، والتصعيد المتزايد قد يجرّ طهران إلى مواجهة لا ترغب فيها. وحتى داخل إيران، بدأت بعض الأصوات تنظر إليهم كعامل تكلفة لا كأداة نفوذ

غموض يتصاعد... وعاصفة تلوح في الأفق

المحادثات متوقفة، وعُمان لم تعد قادرة على إحياء الحوار بين الحوثيين والسعودية والدبلوماسيين الغربيين. كل طرف يترقّب الآخر، فيما ترتفع حدة التصريحات. الحوثيون يلوّحون باستهداف منشآت النفط السعودية، والرياض تردّ بلغة «الدفاع عن النفس". الصبر يوشك على النفاد

في الخليج، يدرك القادة أن ملف اليمن لا يمكن أن يبقى معلّقًا. فحين تنشغل إيران بمواجهة محتملة مع إسرائيل، سيفقد الحوثيون مظلتهم. القوى الإقليمية بدأت بالفعل الاستعداد: توحيد أنظمة الدفاع، إعادة تدريب القوات اليمنية، وتحضير المسرح لمرحلة مختلفة تمامًا

لطالما بنى الحوثيون صورتهم على خطاب «المقاومة «ضد الهيمنة والتدخل الخارجي، لكن تلك الصورة تهاوت. الجماعة باتت تحكم بالخوف، وتعتمد على حلفاء يضعفون، وتغطي إخفاقاتها بلغة الثورة والشعارات القديمة. ما تبقّى في اليمن لم يعد حركة تحرر، بل حركة تتآكل ببطء بعدما فقدت معناها وقدرتها على الإقناع

الضربة الإسرائيلية عرّت هشاشتها، وتراجع النفوذ الإيراني نزع عنها الحماية، فيما تضيق التحالفات الإقليمية الخناق حولها. وإذا تجدد القتال، فقد يشكّل ذلك بداية مراجعة إقليمية أوسع. فبعد سنوات من الحروب بالوكالة، قد تسعى القوى الإقليمية لاستعادة زمام المبادرة، وتحديد شكل النظام الإقليمي الجديد

ويبقى مستقبل اليمن مرهونًا بقدرة قياداته على تحويل تراجع الحوثيين إلى فرصة لبناء نظام سياسي أكثر شمولًا واستقرارًا، قبل أن تجرف العاصفة القادمة الجميع

https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/have-houthis-entered-their-most-isolated-vulnerable-phase

إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، وجنوب اليمن: سياسة التحالفات غير المتوقعة

Arab Center Washington DC
المركز العربي واشنطن دي سي

جورجيو كافييرو

انطلق المجلس الانتقالي الجنوبي (STC) عام ٢٠١٧ من رحم الحراك الجنوبي ليصبح القوة السياسية والعسكرية الأبرز في جنوب اليمن. ومنذ تأسيسه، يتولى قيادته عيدروس الزبيدي، الذي شغل منصب محافظ عدن بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧. ورغم أن المجلس الانتقالي يُعد جزءًا رسميا من مجلس القيادة الرئاسي (PLC) – السلطة اليمنية المعترف بها دوليًا – ويتولى الزبيدي منصب نائب رئيسه، فإنه لا يزال متمسكا بأجندة انفصالية تهدف إلى استعادة دولة جنوب اليمن التي قامت بين عامَي ١٩٦٧ و١٩٩٠. وعلى الرغم من الدعم الكبير الذي يحظى به من الإمارات العربية المتحدة، ما يزال المجلس يجد صعوبة في كسب اعتراف إقليمي ودولي أوسع.

وفي هذا السياق، سعى المجلس بوتيرة متزايدة إلى توسيع شبكة تحالفاته الخارجية، وكان أبرزها إبداء الاستعداد لفتح قنوات رسمية مع إسرائيل، والتعهد بأن الدولة الجنوبية المستقبلية ستنضم إلى اتفاقيات إبراهام. ففي مقابلة صحفية على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٥، أوضح الزبيدي أنه قبل الحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر ٢٠٢٣ – التي وُصفت بأنها حرب إبادة – كان المجلس «يتقدم نحو الانضمام إلى اتفاقيات إبراهام»، معتبرًا أن هذه الاتفاقيات «أساسية لتحقيق الاستقرار «إذا «استعادت غزة وفلسطين حقوقهما». وأضاف: «عندما تكون لدينا دولتنا الجنوبية، سنصنع قراراتنا، وأعتقد أننا سنكون جزءا من هذه الاتفاقيات»

ورغم أن مثل هذه المواقف قد تجد قبولا في واشنطن وتل أبيب، خصوصا في ظل الجهود الأمريكية لتوسيع اتفاقيات إبراهام، فإنها تنطوي على مخاطر سياسية كبيرة. إذ قد تؤدي إلى إبعاد المجلس الانتقالي عن قطاعات واسعة من المجتمع اليمني والرأي العام العربي عمومًا. ومع تصاعد الغضب الإقليمي بسبب الحرب على غزة، قد يتحول الانفتاح على إسرائيل إلى عبء سياسي يهدد طموحات المجلس في نيل الاستقلال، خصوصا مع سهولة استغلال خصومه لهذا التوجّه لتصويره كيانًا خاضعًا للمصالح الأمريكية–الإسرائيلية.

الانخراط المبكر والأسس الاستراتيجية للعلاقة بين المجلس الانتقالي وإسرائيل

لم تكن مواقف المجلس الانتقالي تجاه إسرائيل وليدة اللحظة. فبعد التطبيع بين الإمارات وإسرائيل عام ٢٠٢٠، سارع هاني بن بريك، نائب رئيس المجلس، إلى الترحيب باتفاقيات إبراهام، في انسجام واضح مع أجندة أبو ظبي الداعمة لمسار التطبيع. وفي العام التالي، أشاد عيدروس الزبيدي باتفاقيات إسرائيل مع الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، واصفًا إياها بأنها «خطوة نموذجية «نحو السلام.

وفي الفترة ذاتها، شرعت الإمارات وإسرائيل في تنفيذ خطط لإنشاء منشأة مشتركة في أرخبيل سقطرى—الواقعة تحت سيطرة المجلس الانتقالي والمدعوم عملًا من أبو ظبي—وهو ما فجّر موجة احتجاجات شعبية مناهضة للتطبيع. ففي فبراير ٢٠٢١، نقلت طائرات إماراتية عشرات الضباط والجنود الإسرائيليين إلى سقطرى. وبعد تسعة أشهر، نـّذت القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية مناورة في البحر الأحمر بمشاركة البحرين والإمارات وإسرائيل، في أول تعاون عسكري معلن بين شركاء اتفاقيات إبراهام.

ومن منظور إسرائيلي، يمـّل الوجود في سقطرى—عبر الشراكة مع الإمارات والمجلس الانتقالي—منصة استراتيجية لمراقبة الأنشطة الإيرانية في بحر العرب وخليج عدن والمحيط الهندي. ومع اندلاع المواجهة بين الحوثيين وإسرائيل في نوفمبر ٢٠٢٣، بات تعزيز هذا الوجود يخدم مصلحة تل أبيب في مواجهة أنصار الله. وفي هذا السياق، ينسجم النشاط الإسرائيلي في سقطرى مع حملة «الضغط الأقصى ٢,٠»التي تبنتها إدارة ترامب لاحتواء إيران ووكلائها، كما يتوافق مع أهداف الإمارات في تعزيز شراكتها الأمنية مع واشنطن.

ورغم الرفض الشعبي الواسع لأي وجود إسرائيلي في اليمن، برز المجلس الانتقالي كأكثر الأطراف اليمنية انفتاحًا تجاه إسرائيل، معتبرًا أن التواصل معها خطوة ضرورية للحصول على اعتراف دولي بدولة جنوبية مستقلة مستقبلا.

الشرعية الداخلية وكلفة الانحياز لإسرائيل

قد يعزّز الانخراط مع إسرائيل مكانة المجلس الانتقالي في واشنطن ويوفر له دعمًا استخباراتيا وسياسيا. غير أن لهذا التوجّه كلفة سياسية داخلية عالية. فالتضامن مع فلسطين والعداء لإسرائيل يجسّدان مشاعر وطنية راسخة ومتجذرة في مختلف مناطق اليمن، بما في ذلك المحافظات الجنوبية التي يطمح المجلس لإقامة دولته عليها. ورغم الانقسامات السياسية، لا تزال القضية الفلسطينية إحدى القضايا القليلة التي توحّد اليمنيين.

وبينما نجح الحوثيون (المعروفون أيضًا بأنصار الله) في تعزيز شرعيتهم عبر توظيف خطابهم المناهض لإسرائيل، فإن الانخراط الأعمق للمجلس الانتقالي مع تل أبيب قد يقوّض مصداقيته ويضعف قاعدته الشعبية. كما يقف خصومه كالحوثيين، والفصائل داخل الحكومة المعترف بها، وحزب الإصلاح، والقاعدة—على أهبة الاستعداد لاستغلال ورقة إسرائيل لتشويه صورته.

وعلى الرغم من أن تنامي الغضب الشعبي قد يُفضي إلى معارضة جنوبية واسعة، فإن المجلس الانتقالي أظهر مرارًا استعداده لقمع الاحتجاجات، فيما تبدو قيادته غير مكترثة بالانتقادات الداخلية، ومصممة على المضي في استراتيجيتها رغم احتمالات تضرر شرعيتها.

الأمن البحري، الحسابات الإقليمية، وصراع الحوثيين مع إسرائيل

منذ بدء الهجمات البحرية التي شنّها الحوثيون ردًا على الحرب الإسرائيلية على غزة في نوفمبر ٢٠٢٣، وما أعقبها من ضربات أمريكية–بريطانية في يناير ٢٠٢٤، سعى **المجلس الانتقالي الجنوبي** إلى تقديم نفسه كطرف فاعل في أمن الملاحة الإقليمي. ورأى في القلق الغربي من تهديدات الحوثيين فرصة لتعزيز شرعيته الدولية عبر إظهار التزامه بحماية **مضيق باب المندب**، أحد أهم الممرات البحرية في العالم.

ويعمل المجلس، من خلال تقاربه مع إسرائيل، على إبراز نفسه كقوة منضبطة وبراغماتية قادرة على مواجهة الحوثيين وضمان أمن الملاحة، بما يجعله شريكًا مرغوبًا لدى واشنطن وحلفائها. كما يحرص على إرسال رسائل سياسية تربطه بمحور «مناهضة إيران»، مع الإشارة إلى تعاون استخباراتي غير معلَن بين الإمارات وإسرائيل يُعتقد أن المجلس الانتقالي طرف محلي فيه.

وبذلك يسعى المجلس إلى ترسيخ صورته كقوة علمانية موثوقة قادرة على الإسهام في الأمن الإقليمي، ما يعزز حجته أمام الغرب بأنه الفاعل اليمني الأكثر استعدادًا للتعاون الأمني والانخراط في ترتيبات الاستقرار الإقليمي.

نفوذ الإمارات

تقف أبو ظبي في صلب مساعي المجلس الانتقالي الجنوبي، مستندة إلى رؤيتها الرامية إلى توسيع نطاق اتفاقيات إبراهام. وبرغم الحرب في غزة، لم تكتف الإمارات بالحفاظ على علاقاتها مع إسرائيل، بل عمقتها اقتصاديًا وعسكريًا. فقد وصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى ٣,٢ مليارات دولار في عام ٢٠٢٤، بزيادة بلغت ١١٪ عن العام السابق. كما تعززت الشراكات الدفاعية مع افتتاح شركة كونتروب الإسرائيلية فرعًا لها في أبو ظبي، واستحواذ مجموعة EDGE الإماراتية على ٣٠٪ من شركة Thirdeye Systems

وترى الإمارات أن استمرار علاقاتها مع تل أبيب يُسهم في إعادة تشكيل «العقليات «في الشرق الأوسط، ويؤكد دورها كجسر بين إسرائيل والعالم العربي. ورغم انحسار زخم التطبيع عربيًّا بعد أحداث ٧ أكتوبر، تراهن أبو ظبي على انخراط المجلس الانتقالي مع إسرائيل باعتباره مسارًا محتملا لتوسيع دائرة التطبيع مستقبلا، خصوصا إذا قامت دولة جنوبية مستقلة.

وعلى الصعيد العسكري، تواصل الإمارات تعزيز حضورها في خليج عدن والبحر الأحمر عبر مبادرات مشتركة مع إسرائيل، أبرزها مشروع Ball Crystal الذي أُطلق في تل أبيب عام ٢٠٢٣ بهدف تطوير القدرات الاستخباراتية الإقليمية بالتعاون مع شركات إماراتية وإسرائيلية وأمريكية. وأسفر المشروع عن نشر منصات استخباراتية وبنى لوجستيّة وقواعد جوية على عدد من الجزر اليمنية، من بينها عبد الكوري وميون وسمحة وزقَر.

ومع تزايد الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب ضمن الحسابات البحرية لكل من إسرائيل والإمارات، يرجّح أن يتصاعد الدعم الإسرائيلي للفصائل المدعومة إماراتيًّا في اليمن، وفي مقدمتها المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات المقاومة الوطنية بقيادة طارق صالح. كما أن اعتراف إسرائيل بدولة جنوبية صديقة—بدعم إماراتي—سيكون منسجمًا مع مصالح الطرفين.

معضلة المجلس الانتقالي

منذ عام ٢٠٢٠ يمضي المجلس الانتقالي الجنوبي في تقارب تدريجي مع إسرائيل، مستفيدا من المظلّة الإماراتية وساعيًا إلى حشد دعم خارجي لطموحاته الانفصالية. ومن خلال هذا الانفتاح على تل أبيب، يقدم المجلس نفسه كحليف براغماتي للولايات المتحدة، قادر على الإسهام في أمن المنطقة والانخراط في ترتيبات اتفاقيات إبراهام.

غير أن هذا المسار ينطوي على مخاطر داخلية وإقليمية كبيرة؛ فالغضب الشعبي العربي، والتعاطف الواسع مع القضية الفلسطينية، ومعارضة فصائل يمنية متعددة، جميعها تُهدد شرعية المجلس الانتقالي. كما أن التورط الإسرائيلي–الإماراتي في جنوب اليمن قد يُفاقم التوترات في البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق باب المندب.

ومع حرص غالبية دول الخليج على الحفاظ على وحدة اليمن، يجد المجلس الانتقالي نفسه أمام معادلة معقدة: تعزيز شراكاته الخارجية من جهة، ومراعاة الحساسية المحلية والإقليمية من جهة أخرى.

https://arabcenterdc.org/resource/israel-the-uae-and-yemens-south-the-politics-of-unlike-/ly-alliances

هل يمكن للاقتصاد الأزرق إنقاذ اليمن؟

IMPAKTER
Business of Sustainability

طارق حسن – المدير التنفيذي لشبكة التنمية المستدامة في كندا (SDNC)

يُعد الإرث البحري لليمن كنزًا من الفرص، ومصدرًا هائلا لإمكانات بلد يطفو في بحر من النزاعات. يمكن للاقتصاد الأزرق المُعاد إحياؤه أن يكون محركًا قويًا لتنويع الاقتصاد، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الأمن الغذائي.

لكن الرحلة نحو استثمار هذا الإمكان محفوفة بالمخاطر؛ فالنزاعات السياسية، وضعف البنية التحتية، والأزمة الإنسانية الطاحنة كلها تهدد بتحطيم أي آمال في تعاف تقوده موارد البحر.

الأفق المشرق: بحر من الفرص

إن جاذبية الاقتصاد الأزرق في اليمن واضحة ولا يمكن تجاهلها. ففوائده المحتملة واسعة كاتساع المحيط نفسه:

محرك اقتصادي جديد

في بلد يعتمد بشدة على قطاع نفطي متراجع ومثقل بالصراعات، يقدم الاقتصاد الأزرق مسارا ضروريًا للتنويع. من خلال تطوير مصايده، وتربية الأحياء المائية، والتجارة البحرية، يستطيع اليمن أن يبني قاعدة اقتصادية أكثر صلابة واستدامة وأقل تأثرًا بصدمات أسواق الطاقة العالمية والاضطرابات الداخلية.

موجة من فرص العمل

يمكن لتنمية اقتصاد أزرق نشط أن تخلق طفرة في الوظائف الجديدة — من الصيادين ومزارعي الأسماك إلى عمال الموانئ والعاملين في السياحة. لن يوفر ذلك طوق نجاة لآلاف الأسر فحسب، بل سيساعد أيضا في معالجة البطالة المنتشرة التي تغذي الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار.

إطعام شعب يعاني الجوع

في بلد يعاني فيه الملايين من الجوع يوميًا، يقدم الاقتصاد الأزرق حلا ملموسًا. من خلال الإدارة المستدامة للمصايد وتنمية قطاع مزدهر لتربية الأحياء المائية، يمكن لليمن تعزيز إنتاجه الغذائي المحلي بشكل كبير، ما يوفّر حلا طويل الأمد ومستدامًا للأزمة الإنسانية المدمرة.

حماة الأعمـــــاق

ليس الاقتصاد الأزرق استغلالا فحسب؛ بل هو إدارة مسؤولة للموارد. من خلال تبني مبادئه، سيلتزم اليمن بالإدارة المستدامة لثرواته البحرية، وحمايتها من الصيد الجائر، والتلوث، وتدمير الموائل الطبيعية. هذا ليس واجبًا بيئيًا فقط، بل هو عهد للأجيال القادمة بأن إرثها الطبيعي سيصان.

استعادة مكانة على الساحة الدولية

قد يشكل اقتصاد أزرق مزدهر بطاقة عودة اليمن إلى مكانته الإقليمية والعالمية. فمن خلال إعادة تنشيط قطاعه البحري، يستطيع اليمن إعادة ترسيخ دوره كلاعب محوري في البحر الأحمر وبحر العرب، وتعزيز التعاون والتكامل، ورفع مكانته الجيوسياسية.

البحار العاصفة: تحديات هائلة يجب تجاوزها

مع ذلك، فإن رؤية اقتصاد أزرق في اليمن لا تزال محجوبة بعاصفة من التحديات العميقة التي تتطلب تحولا جذريًا، لا مجرد اهتمام سطحي:

قبضة الصراع التي لا تلين

هذه هي الغيمة الأشد قتامة في أفق اليمن. فقد خلق الصراع المستمر بيئة من انعدام الأمن الشديد، حيث يخشى الاستثمار — المحلي والدولي — الإقدام. ويصبح التخطيط طويل الأمد، وهو حجر الأساس لأي اقتصاد أزرق، ضربًا من الوهم حين تكون الأرض تحت الأقدام غير مستقرة.

قيادة مجزأة، وطاقم ضعيف

يتطلب تنفيذ الاقتصاد الأزرق رؤية موحدة، وحوكمة متكاملة، وتنسيقا سلسًا. لكن اليمن — في واقعه الحالي — سفينة بلا قائد واضح؛ سلطته مجزأة، وسيادة القانون ضعيفة، وقدرته المؤسسية على إدارة الموارد البحرية المعقدة محدودة بشدة. هذا الفراغ يعطل التنظيم والمراقبة والإنفاذ، تاركا المحيط عرضة للخطر.

أصداء الدمار

خلفت الحرب مسارًا من الخراب. فالموانئ الرئيسة، والمرافئ السمكية، ومرافق التجهيز، وشبكات النقل، وأنظمة الطاقة — وهي شرايين الاقتصاد البحري — مدمرة. ولا يُعد إعادة بنائها وتحديثها مجرد طموح، بل شرطا أساسيًا لتجذر أي صناعة بحرية ونموها.

خزائن فارغة — شح التمويل

في بيئة عالية المخاطر مثقلة بالاضطراب الاقتصادي، يصبح جذب التمويل المطلوب لمبادرات الاقتصاد الأزرق معركة شاقة. فرغم إدراك المستثمرين الدوليين للإمكانات، فإنهم يتجنبون الأوضاع المتقلبة. ويواجه اليمن فجوة استثمارية كبيرة تتطلب استراتيجيات مبتكرة للتمويل وتخفيف المخاطر.

جراح الإهمال — التدهور البيئي

حتى قبل الصراع، كانت البيئة البحرية في اليمن تحمل ندوب الصيد الجائر، والتلوث (من النفايات البلاستيكية إلى تسربات النفط)، وتدمير الموائل. أما الحرب فقد عمّقت هذه الجراح، ما يجعل الإدارة المستدامة وجهود الاستعادة أكثر تعقيدًا وإلحاحًا، وتتطلب موارد واسعة وعملا منسقا.

صرخة الجوع — أولوية إنسانية

مع وجود أكثر من ٢ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، تطغى الحاجة الملحة على أهداف التنمية طويلة الأمد، ويصرف الموارد عنها. ولا يمكن لاقتصاد أزرق أن يزدهر وشعبه جائع؛ فمعالجة الأزمة شرط أساسي لأي تعاف اقتصادي مستدام، إذ إن السكان المستقرين والصحيين أساس لأي مشاركة اقتصادية.

الإبحار في الظلام — نقص البيانات والبحوث

لإدارة المحيط بحكمة، يجب أولا فهمه. ومع ذلك، تعاني اليمن من نقص حاد في البيانات المحدثة حول مواردها البحرية، وصحة بيئتها، وإمكاناتها الاقتصادية. هذا الغياب يعيق اتخاذ القرارات الرشيدة والتخطيط الفعال والإدارة التكيفية الضرورية لتنمية اقتصاد أزرق مستدام.

ظل انعدام الأمن — المخاطر البحرية

تحوّل البحر الأحمر — وهو ممر مائي بالغ الأهمية — إلى بؤرة لمخاوف أمنية متنوعة، من القرصنة إلى التوترات الجيوسياسية والهجمات على السفن. وهذه المخاطر تلقي بظلال طويلة على أنشطة الصيد والاستثمار المحتمل، وتخلق بيئة تشغيلية محفوفة بالمخاطر.

وعلى الرغم من اتساع السواحل اليمنية وما توفره من إمكانات للاقتصاد الأزرق، فإن استثمارها عمليًا لا يزال محدودًا بسبب التعقيدات الاجتماعية والسياسية والبنيوية. وتجاوز هذه التحديات يتطلب تحولا جذريًا في الحوكمة والأمن، إلى جانب انخراط دولي وشراكات قائمة على الشجاعة والتعاون والالتزام المستمر بالسلام.

رحلة استراتيجية: وضع مسار مرحلي نحو مستقبل أزرق لليمن

ونظـرًا للتعقيـدات العميقـة التـي تحـدد واقـع اليمـن الراهـن، فـإن التحـول نحـو اقتصـاد أزرق مزدهـر لا يمكـن أن يكـون قفـزة مفاجئـة، بـل يجـب أن يكـون مسـارا مرحلًـا مخطط ا بعنايـة. وينبغـي أن تعطـي هـذه الرحلـة الأولويـة لوقـف المعانـاة واسـتعادة النظـام الأساسـي، بالتـوازي مـع تأسـيس بنيـة صلبـة للتنميـة المسـتدامة علـى المـدى الطويـل.

وعليه، تتوزع توصياتنا على ثلاث مراحل رئيسية:

١. **المرحلة الفورية:** التركيز على الاستقرار.

٢. **المرحلة متوسطة الأجل:** التعافي وبناء القدرات.

٣. **المرحلة طويلة الأجل:** النمو المستدام وتحقيق التنوع الاقتصادي.

المرحلة الأولى: مرساة الاستقرار — بدايات ما بعد الصراع

تمثـل هـذه المرحلـة الأسـاس الصلـب والخطـوة الأولـى فـي مسـار طويـل وشـاق نحـو اقتصـاد أزرق مسـتدام. وتركّـز بالكامـل علـى توفيـر الشـروط الأساسـية لأي تقـدم مسـتقبلي: تحقيـق السـلام، إعـادة ترسـيخ الحوكمـة، ومعالجـة المعانـاة الإنسـانية.

كمـا تكـون مبـادرات الاقتصـاد الأزرق خلال هـذه المرحلـة تأسيسـية ومحـدودة، لكنهـا بالغـة الأهميـة لتهيئـة الأرضيـة للمراحـل التاليـة.

فجر السلام

يشـكل السـلام شـرطًا مطلقًـا وغيـر قابـل للتفـاوض. يجـب أن تتضافـر كل الجهـود المحليـة والدوليـة لتحقيـق اتفـاق شـامل، وقيـام حكومـة موحـدة وشـرعية وفعالـة تتحكـم فـي كامـل أراضيهـا. وبـدون هـذا الاسـتقرار، سـتظل وعـود الاسـتثمار والتنميـة المسـتدامة مجـرد سـراب.

التئام الجراح الإنسانية

يجـب تلبيـة الاحتياجـات العاجلـة مثـل الغـذاء والمـاء والمـأوى والرعايـة الصحيـة علـى نطـاق واسـع. فالشـعب المسـتقر والصحـي ليـس ضـرورة إنسـانية فحسـب، بـل هـو رأس المـال البشـري الضـروري لأي نشـاط اقتصـادي مسـتقبلي.

حماية البوابات البحرية

يتطلـب ذلـك تعاونًـا دوليًـا قويًـا لتأميـن الميـاه الإقليميـة اليمنيـة وخطـوط الملاحـة الحيويـة، خصوصـا فـي البحـر الأحمـر، عبـر مكافحـة القرصنـة والصيـد غيـر القانونـي والتهديـدات البحريـة الأخـرى. هـذه الحمايـة أساسـية للحفـاظ علـى المـوارد البحريـة الحاليـة وجـذب الاسـتثمار لاحقًـا.

مسح الأضرار ورسم المسار

يجب إجراء تقييم شامل للبنية التحتية الساحلية المتضررة، بما في ذلك الموانئ والمرافئ السمكية، إضافة إلى النظم البيئية البحرية. وبالتوازي، ينبغي بدء التخطيط الأولي للاقتصاد الأزرق، وتحديد الأولويات والمشاريع السريعة بمجرد استقرار الوضع.

مدّ يد العون للصيادين

ينبغي تقديم دعم فوري لمجتمعات الصيد التقليدي، عبر إصلاح القوارب والمعدات وضمان الوصول الآمن والمنظم لمناطق الصيد. كما يجب تعزيز الوعي بالممارسات المستدامة لمنع المزيد من استنزاف المخزون البحري.

المرحلة الثانية: المدّ الصاعد — التعافي وبناء القدرات

لا يمكن البدء في هذه المرحلة إلا بعد تحقيق درجة مقبولة من الاستقرار السياسي والأمني. عندها يتحول التركيز من البقاء على قيد الحياة إلى إعادة البناء، وتعزيز الحوكمة، وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية لإدارة الموارد البحرية بكفاءة.

إعادة بناء الشرايين البحرية

تشمل إعادة إعمار وتطوير الموانئ الرئيسة (عدن، الحديدة، المكلا)، والمرافئ السمكية، ومصانع تجهيز الأسماك، وشبكات النقل. هذا الاستثمار أساسي لتحسين سلاسل القيمة وجذب الاستثمارات المحلية والدولية.

صياغة رؤية موحدة للبحر

يتم ذلك عبر خطط التنظيم البحري (Marine Spatial Plans – MSPs)، وهي خرائط استراتيجية لإدارة الفضاء البحري وتخصيصه بفعالية بين الصيد، النقل، المحميات، وتربية الأحياء المائية. ويتطلب هذا التنسيق تعاونًا عابرا للقطاعات بين الجهات الحكومية والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة.

تمكين جهات الحماية

يشمل الاستثمار في التدريب والتعليم للجهات المسؤولة عن المصايد، الأمن البحري، البيئة، والتخطيط الساحلي. ويغطي تطوير مهارات جمع البيانات، المراقبة العلمية، الإنفاذ، وصياغة السياسات.

حماية المخزون السمكي

يتم ذلك عبر خطط إدارة قائمة على العلم، تشمل تحديد حصص الصيد، حماية الموائل الحيوية، ومكافحة الصيد غير القانوني (IUU)، لضمان استدامة المخزون وصحة النظام البيئي.

تربية الأحياء المائية

تشجيع مشاريع تربية الأحياء المائية عبر حوافز مالية ودعم فني للمجتمعات المحلية، لزيادة الإنتاج الغذائي وتوفير مصادر دخل بديلة ومستدامة.

المرحلة الثالثة: الإبحار الكامل — النمو المستدام والتنوع طويل الأجل

بعد توفير الأساسات وإعادة بناء القدرات، يمكن لليمن أن يبحر نحو مستقبل أزرق مزدهر.

تركّز هذه المرحلة على إطلاق الإمكانات الكاملة للاقتصاد الأزرق، وتعزيز الابتكار، والدخول في قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى.

مركز بحري حديث

من خلال تحديث وتوسيع البنية التحتية للموانئ وتحويلها إلى مركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية، بما يشمل تطوير أرصفة متخصصة وتسهيل الإجراءات الجمركية.

ما بعد الصيد: صناعات ذات قيمة مضافة

عبر تطوير صناعة تجهيز الأسماك ومنتجاتها، ما يخلق وظائف مهارية أعلى ويزيد العائدات ويعزز القدرة التنافسية في أسواق المأكولات البحرية العالمية.

جاذبية الساحل: السياحة المستدامة

بمجرد استقرار الأمن، يمكن تطوير سياحة مستدامة تشمل منتجعات بيئية، مراكز غوص، وجولات ثقافية، مع الحفاظ على البيئة وتعظيم الفائدة للمجتمعات المحلية.

تسخير طاقة الرياح والأمواج

من خلال استكشاف إمكانات الطاقة المتجددة البحرية، مثل الطاقة الريحية والمد جزرية، لتوفير مصادر نظيفة للسواحل ولجعل اليمن جزءًا من التحول العالمي للطاقة الخضراء.

ثقافة الابتكار البحري

عبر إنشاء مراكز أبحاث بحرية تقود الابتكار، وتراقب صحة النظم البيئية، وتطور قطاعات جديدة ضمن الاقتصاد الأزرق، لضمان اقتصاد مرن ومتكيف ومتقدم.

الخاتمة

بالنسبة لليمن، لا يُعد الاقتصاد الأزرق مجرد استراتيجية اقتصادية، بل هو بصيص أمل لبلد أنهكته الحرب. إنه رؤية لمستقبل يكون فيه البحر مصدرًا للسلام والازدهار، لا للصراع والخطر.

الرحلة طويلة وشاقة، والتحديات هائلة، لكن مع السلام، والرؤية المرحلية الواضحة، والدعم الدولي، يمكن لليمن أن يستثمر إرثه البحري الثمين ليشق طريقه نحو مستقبل أكثر إشراقا واستدامة.

/https://impakter.com/can-the-blue-economy-save-yemen

السعودية تدرس العودة للقتال ضد الحوثيين

شمعون شيرمان

يشير التحشيد البحري السعودي، وتشديد العقوبات، وحملة الحرب الرقمية إلى إعادة ضبط استراتيجي، مع انعكاسات كبيرة على إيران وإسرائيل.

وفي الوقت الحالي، تُظهر السعودية تصميمًا غير مسبوق منذ سنوات لمواجهة الحوثيين، مع تحرك لإعادة فرض السيطرة البحرية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب بعد فترة من الهدوء الحذر. ففي ١٥ نوفمبر، بدأت الرياض الاستعداد لنشر قوات في الممر المائي الحيوي، بالتزامن مع صدور قرار جديد لمجلس الأمن الدولي يشدد العقوبات على اليمن.

ووفقًا لمسؤولين عسكريين في البحرية اليمنية التابعة للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا في عدن، وجهت السعودية وحدات بحرية حليفة للاستعداد لمهام مشتركة لتفتيش السفن المتجهة إلى ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين. وبدعم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تنقل هذه العمليات التفتيشات من جيبوتي إلى المياه الدولية، ما يزيد من المخاطر التشغيلية ويضع ضغطًا مباشرا على الحوثيين.

ويأتي هذا التصعيد السعودي بعد اختتام مناورات «الموج الأحمر»البحرية في ١٣ نوفمبر في قاعدة الملك فيصل البحرية بجدة، والتي شاركت فيها السعودية ومصر والأردن والسودان وجيبوتي وفرع البحرية التابع للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا.

وقال قائد البحرية في عدن، عبد الله النخعي، إن المناورات ركزت على تأمين الطرق البحرية وأكدت على عمليات تفتيش السفن، مما يعكس استعداد الرياض لحملة بحرية أكثر عدوانية.

وتنسجم الخطوات السعودية مع العقوبات الجديدة للأمم المتحدة التي تسمح صراحة بمراقبة السفن وتفتيشها في المياه الدولية. ويشكل الجمع بين الغطاء القانوني، وتنسيق التحالف، والتحضير العسكري السعودي، تشديدا استراتيجيًا على عمليات الحوثيين البحرية.

وفي الوقت نفسه، وسعت السعودية حملتها الإعلامية الرقمية. ووفقًا لمعهد الشرق الأوسط (IIMES)، خصصت الرياض «ملايين الدولارات» للضغط على منصات التكنولوجيا لتفكيك الشبكات المؤيدة للحوثيين.

وأفادت تقارير بأن شركة ميتا حذفت عشرات الحسابات المرتبطة بالحوثيين، ما دفع الجماعة للادعاء بأن هذا الإجراء يثبت الرقابة السعودية على «أصوات المقاومة"

وتنسجم هذه الحملة الإعلامية مع نمط استمر لعقد من الزمن. ففي ٢٠١٩، أكدت فيسبوك أنها حذفت أكثر من ٢٠٠ حساب مرتبط بشبكة نفوذ سعودية، وقد وثقت دراسات أكاديمية نشاطا واسعا مرتبط ا بالحكومة السعودية على منصة X تويتر سابقا.

ويعكس الضغط السعودي المتجدد على الحوثيين التنافس الإقليمي الأوسع مع إيران. وكما أشارت مجلة القاهرة للشؤون العالمية، ترى طهران في اليمن «ممرًا استراتيجيًا يضمن الوصول العملياتي إلى الداخل السعودي في حال نشوب نزاع افتراضي"

وقال الخبير الإيراني في معهد القدس للاستراتيجية والأمن (JISS)، العميد ألكسندر جرينبرغ (متقاعد)، لشبكة JNS، إن التصعيد السعودي يشير إلى استعداد لمواجهة محور إيران-الحوثيين بشكل مباشر: "وفقًا للتقارير، تعتزم السعودية عملية واسعة ضد الحوثيين. وإذا حدث ذلك، فسيكون مؤشرا واضحًا على أنهم لا يكترثون باتفاقهم مع إيران."

وأضاف جرينبرغ أن المشهد الإقليمي تغير بشكل كبير منذ رئاسة ترامب وتفكيك إسرائيل لوكلاء إيران في المنطقة: "الجميع يدرك أن إيران ضعفت لأنها فقدت جميع أوراقها على رقعة الشطرنج. لم يعد لديها محور مقاومة، وفقدت قدرتها على الردع."

ورد الحوثيون بروح التحدي المألوفة، مدعين «الانتصارات على أمريكا"، والتفاخر بطرد «القوات البحرية الأمريكية، وحتى إعلان «إغلاق «إيلات، مستخدمين الاسم العربي «أم الرشراش"

وعزز المسؤولون الحوثيون الاتهامات بأن السعودية دفعت لميتا لإزالة حساباتهم. وهدد محمد البخيتي بأن الحرب لن تنتهي إلا بحكم عبد الملك الحوثي في صنعاء، أو من المدينة المنورة أو جدة.

وفي الوقت نفسه، أظهرت المناطق اليمنية الخاضعة للحوثيين علامات تشديد القمع الداخلي، حيث كثفت السلطات اعتقالات التجسس وأصدرت المحاكم أحكام الإعدام بحق ١٧ متهمًا بالتجسس هذا الأسبوع. وادعى الحوثيون أنهم دمّروا «مقر عمليات استخبارات مشترك أمريكي-سعودي-إسرائيلي «يعمل عبر خلايا مستقلة صغيرة.

وأضعفت الغارات الإسرائيلية الأخيرة في صنعاء معنويات القيادة الحوثية، حيث أسفرت عن مقتل أو إصابة عدة قيادات، بينهم اللواء محمد الغماري ووزير الداخلية عبد الكريم الحوثي.

وعلى الرغم من الخطاب الناري، تظل القنوات الدبلوماسية مفتوحة، إذ التقى المبعوث الأممي هانس غروندبرغ بمسؤولين حوثيين وعمانيين في أوائل نوفمبر، إلى جانب نائب وزير الخارجية الإيراني مجيد تخت روانجي.

وحذر الخبراء من أن سوء الحسابات أصبح محتملا أكثر من أي وقت مضى. وقال الباحث اليمني عاصم المجاهد لمعهد **دراسات الشرق الأوسط:**
"التحريض، والهجمات الإعلامية، والاتهامات المتبادلة تزيد احتمالية سوء التقدير."
مشيرًا إلى أن المناورات البحرية السعودية تمثل «إعادة تقييم للسياسة والردع"، لكنها لا تعني بالضرورة اندلاع حرب شاملة.

وقد يُفضل الطرفان الاحتكاك المحدود—باستخدام الطائرات المسيرة، والاستطلاعات البحرية، والضربات المستهدفة—على النزاع الشامل. وبوجود القوات المشتركة السعودية في البحر الأحمر، تتسع خيارات الرياض التكتيكية، بينما تعزز الخطاب الحوثي شرعية الجماعة داخلًا باعتبارها «حركة مقاومة"

"يبدو أن السعوديين يقومون بخطوة استكشافية. اعتاد الحوثيون على استنزاف السعوديين، ولم يتوقف ذلك إلا بعد تدخل إيران، وذلك بشرط أن تتوقف السعودية عن محاولة التوسع في اليمن وأن تنسى حتى التفكير في التطبيع مع إسرائيل."

/https://www.jns.org/saudi-arabia-mulls-rejoining-battle-against-houthis

السلام في غزة قد لا يعني السلام في البحر الأحمر

مات رايسنر

منذ أكتوبر ٢٠٢٣، شن الحوثيون — وهي جماعة متمردة يمنية استولت على جزء كبير من البلاد قبل أكثر من عقد — حملة ضد سفن الشحن في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن، نفّذوا خلالها أكثر من ١٠٠ هجوم على سفن تجارية. وقد ربط الحوثيون حملتهم بحرب إسرائيل على غزة باعتبارها «السبب المباشر» لها، مدّعين أن الهجمات على السفن الإسرائيلية أو أي سفن تتعامل مع الموانئ الإسرائيلية تهدف إلى معاقبة إسرائيل على دورها في الصراع. ومع ذلك، وفي أعقاب وقف إطلاق النار الأخير في غزة، قد يتوقع المرء منطقيًا أن تتوقف هذه الهجمات، خاصة بعد الانخفاض الواضح في عددها منذ اتفاق الحوثيين في مايو ٢٠٢٥ مع الولايات المتحدة، الذي نص على تجنّب استهداف السفن الأميركية مقابل وقف الضربات الجوية الأميركية على اليمن. كما وردت تقارير تفيد بأن زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي أصدر أوامر بوقف الهجمات على السفن التي ترفع العلم الإسرائيلي أو تلك التي ترسو في الموانئ الإسرائيلية، كما اعتُبرت رسالة الحوثيين إلى كتائب القسام — التي أوضحت أن حملتهم ضد إسرائيل باتت «معلّقة»— إشارة لدى البعض إلى أن الحوثيين يحولون تركيزهم بعيدا عن البحر الأحمر.

إن إنهاء الحوثيين لهجماتهم في البحر الأحمر سيكون خطوة مرحّبًا بها نظرا إلى حجم الاضطراب الذي تسببت به هذه الحملة للتجارة العالمية. فقد انخفض المرور عبر قناة السويس بنحو ٥٠٪ بسبب المخاوف من استهداف السفن في البحر الأحمر. ونتيجة لذلك، اختارت العديد من السفن الإبحار حول رأس الرجاء الصالح، ما أضاف وقتًا طويلا وتكاليف كبيرة إلى رحلاتها وأسهم في التضخم العالمي. وبما أن ما يصل إلى ١٥٪ من التجارة العالمية و٣٠٪ من حركة الحاويات البحرية تمر عبر قناة السويس سنويا، فلا يمكن التقليل من التأثير العالمي لهجمات الحوثيين.

ومع ذلك، قد لا يؤدي وقف إطلاق النار في غزة إلى عودة الملاحة الآمنة والمستقرة في البحر الأحمر. فما يزال وقف النار هشًا بعد محاولة حركة حماس إعادة بسط السيطرة على بعض الجيوب في مدينة غزة، وقد اتهم كل طرف الطرف الآخر بانتهاك الاتفاق. كما أن هناك عقبات كثيرة على الطريق نحو سلام دائم، بما في ذلك إعادة رفات الرهائن الإسرائيليين المتبقّين، ومصير حركة حماس، ومدى استعداد إسرائيل لقبول دولة فلسطينية. وحتى في حال التوصل إلى حل سلمي، قد لا يكون ذلك كافيًا لإنهاء الهجمات البحرية الحوثية بشكل دائم. وهذا يشير إلى أن الدوافع الحقيقية للحوثيين وراء محاولاتهم تعطيل التجارة في البحر الأحمر تتجاوز بكثير خطابهم المعلن بشأن «تدمير إسرائيل»و"نصرة فلسطين"

تهدف هجمات الحوثيين في البحر الأحمر — في جوهرها — إلى معالجة أزمات الشرعية التي تواجهها الجماعة داخليًا وخارجيًا. فبالرغم من نجاح الحوثيين في السيطرة على العاصمة صنعاء وإجبار الرئيس عبد ربه منصور هادي على الاستقالة، فإنهم ما يزالون يواجهون معارضة من الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا ومن جماعات مسلحة أخرى مثل المجلس الانتقالي الجنوبي والمقاومة الوطنية اليمنية التي تسيطر على مناطق واسعة من البلاد. أما داخليًا، فلا يزال الحوثيون غير محبوبين لدى قطاعات واسعة من السكان بسبب فرضهم قيودا اجتماعية صارمة، وسوء الوضع الاقتصادي، وانتشار الفساد، وعجزهم عن دفع رواتب موظفي القطاع العام. وعلى الصعيد الدولي، تُعد إيران الدولة الوحيدة التي تعترف بالحوثيين كسلطة شرعية في اليمن، فيما يبقى الحوثيون معزولين دبلوماسيًا واقتصاديًا عن معظم دول العالم.

ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار حملة الحوثيين في البحر الأحمر محاولة لتعزيز صورتهم كسلطة حاكمة كاملة وقوة جيوسياسية قادرة على مواجهة قوى إقليمية ودولية وتعطيل التجارة العالمية. وبينما كانت محاولاتهم لضرب العمق الإسرائيلي محدودة الفعالية، رأى الحوثيون في استهداف السفن التجارية وسيلة أكثر عملية لإقحام أنفسهم في الصراع الأوسع ضد إسرائيل وفي الوقت نفسه تعزيز صورتهم كقوة تهديد عالمية. ويتماشى مع هذا التفسير طرح الحوثيين «تصاريح مرور آمن» للسفن التي ترغب في العبور دون استهداف؛ فكل شركة تتقدم للحصول على تصريح كهذا تعزز رواية الحوثيين بأنهم سلطة حاكمة تسيطر على المياه التي يهاجمون فيها. كما شكل توقيع اتفاق تهدئة مع الولايات المتحدة مكسبًا دعائيًا بارزًا للجماعة، إذ مكنهم من إظهار أنفسهم كخصم قادر على إلحاق ضرر كبير بالمصالح الأميركية لدرجة دفع واشنطن إلى التفاوض.

وفي حين أن تبنّي الحوثيين لقضية غزة يتماشى مع موقفهم العقائدي المؤيد لفلسطين والمعادي لإسرائيل، إلا أن هناك أيضًا أسبابًا استراتيجية تربط حملتهم بهذا الصراع. فمن ناحية، يعد انخراط الحوثيين في حرب غزة أحد الإجراءات النادرة التي لاقت قبولا شعبيًا واسعًا، نظرًا إلى معارضة اليمنيين الكبيرة لإسرائيل. وعلى الرغم من أن استطلاعات مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية لعام ٢٠٢٤ تشير إلى أن الحوثيين غير محبوبين بشكل عام، إلا أنها تظهر أيضًا أن الهجمات البحرية نفسها أثارت مشاعر إيجابية بين اليمنيين في المناطق الخاضعة للحوثيين وللحكومة وفي المناطق المنقسمة. وتمنح هذه الهجمات الحوثيين مصداقية إضافية لادعائهم أنهم يقاتلون دفاعًا عن فلسطين نيابة عن اليمنيين، في حين تجد الحكومة المعترف بها دوليًا صعوبة في انتقاد هذه الهجمات خشية أن تُتهم بالانحياز للغرب، الأمر الذي يعزز خطاب الحوثيين حول كون هذه الحكومة «دمية غربية". كما أدت هذه الهجمات إلى تعزيز عمليات التجنيد في صفوف الحوثيين؛ إذ تقدّر الأمم المتحدة أن عدد مقاتلي الجماعة ارتفع من ٢٢٠ ألفًا في عام ٢٠٢٢ إلى ٣٥٠ ألفًا في عام ٢٠٢٤. وقد لعبت الدعاية المرتبطة بالحرب ضد إسرائيل دورا رئيسيًا في هذا النمو، وكل هجوم ناجح أو رد انتقامي أجنبي على اليمن بسبب هذه الهجمات قد يعزز الالتفاف الشعبي حول الحوثيين.

كما ساعد تبنّي الحوثيين للقضية الفلسطينية في تعميق شراكتهم مع إيران. فبالرغم من تطوير الحوثيين لقدراتهم على تصنيع الأسلحة محليًا، لا تزال إيران التي تزودهم بالأسلحة موردا لا غنى عنه لهم، كما يظهر في اعتراض قوات المقاومة الوطنية اليمنية في يوليو أكثر من ٧٥٠ طنًا من الأسلحة الإيرانية المتجهة للحوثيين. وقد كان الدعم الإيراني للحوثيين يهدف أساسًا إلى تقويض الجهود التي تقودها السعودية للإطاحة بالجماعة ومنع اليمن من أن يصبح دولة تابعة لخصوم إيران. إلا أن استعداد الحوثيين لخوض صراع غزة ضد خصم رئيسي آخر لإيران (إسرائيل) ساعد في ترسيخ مكانتهم لدى طهران كشريك موثوق، خصوصا في وقت تعرضت فيه شبكة الوكلاء الإقليميين لإيران لخسائر فادحة بعد حرب الاثني عشر يومًا ضد إسرائيل.

كما استغل الحوثيون حرب غزة كغطاء لهجماتهم من أجل تقويض الصورة العامة لدول عربية أخرى في المنطقة. فبينما تعلن دول مثل السعودية والإمارات دعمها للقضية الفلسطينية، يشير الحوثيون باستمرار إلى أن هذه الدول ليست مستعدة لإظهار هذا الدعم على شكل عمل عسكري، ويقارنون ذلك بنهجهم «الهجومي» في البحر الأحمر. ومن خلال ذلك، يحاول الحوثيون إضعاف صورة الدول التي كانت تعمل سابقا على إسقاطهم بعد استيلائهم على صنعاء.

وعلى الرغم من نجاح الحوثيين في توظيف القضية الفلسطينية لصالحهم، هناك ما يشير إلى أنهم سيواصلون استهداف مصالح الشحن التجاري في البحر الأحمر حتى لو ظل الوضع في غزة مجمّدا. فأولا، يمكن للحوثيين الاستمرار في تغيير مبرراتهم بشأن استهداف السفن بزعم الرد على «عدوان إسرائيلي جديد» في كل مرة تتعثر فيها مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وإذا استمر وقف النار في غزة، يمكن للحوثيين أيضا تحويل الولايات المتحدة إلى الهدف العلني الأساسي لحملتهم، مستفيدين من عدم شعبية الولايات المتحدة بين اليمنيين بسبب حملة الطائرات الأميركية دون طيار. وقد لا يكون اتفاق التهدئة بين الحوثيين والولايات المتحدة كافيًا لردع الهجمات، كما يتضح من هجوم الحوثيين على سفينة صينية في مارس ٢٠٢٤ رغم تعهد مماثل بعدم استهدافها. لقد وفرت سنوات الخبرة في التمرد للحوثيين قدرة كبيرة على النجاة من الضربات الجوية والحفاظ على عملياتهم البحرية. ولا يعني ذلك أن الضربات الجوية غير فعالة؛ فقد كّدت الضربات الأميركية الحوثيين أكثر من مليار دولار من الخسائر هذا الربيع، وقتلت عدة قيادات بارزة، وساهمت في دفعهم إلى طاولة التفاوض. كما نجح هجوم إسرائيلي حديث في قتل القيادي العسكري محمد عبد الكريم الغماري. ومع ذلك، قد يرى الحوثيون أنهم سيكسبون دعمًا أكبر من إيران إذا بدأوا في استهداف السفن التي ترسو في الولايات المتحدة، مقارنة بما قد يخسرونه جراء الضربات الأميركية — خاصة أن تلك الضربات قد تعزز أيضا التجنيد في صفوفهم.

أخيرًا، قد يشجع التطور المتزايد في قدرات الحوثيين على تنفيذ الهجمات على استمرار حملتهم. فقد زاد الحوثيون من تنسيقهم في الأشهر الأخيرة مع القوات المسلحة السودانية ومع جماعة الشباب الصومالية المتطرفة. وقد يسمح هذا التعاون بتوسيع نطاق السفن المستهدفة ويزيد المخاطر على السفن التي تحاول الإبحار قرب سواحل أفريقيا لتجنّب الهجمات، إضافة إلى أنه يوفر للحوثيين مصادر جديدة للمعلومات والدعم. كما أن الهجمات الأخيرة أظهرت اعتماد الحوثيين على مجموعة متنوعة من التكتيكات، بما في ذلك استخدام سفن مسيرة عن بعد وسفن مأهولة بعناصر نفّذت عمليات صعود وزرع عبوات ناسفة. وتشير هذه الأساليب إلى أن الحوثيين قادرون على مواصلة مضايقة السفن حتى في حال تراجع مخزونهم من الصواريخ والطائرات المسيرة.

وعلى الرغم من أن هجمات الحوثيين في البحر الأحمر والممرات المائية المجاورة قد تزيد أو تنخفض خلال الأشهر المقبلة، فإن المرور الآمن عبر البحر الأحمر من غير المرجح أن يتحقق في المستقبل القريب. فحملة الحوثيين في البحر الأحمر ليست مرتبطة جوهريًا بالنزاع في غزة، وقد تستمر حتى لو انتهى ذلك النزاع سلميا. ومن المحتمل أن يواصل الحوثيون استخدام هذه الهجمات كورقة ضغط للحصول على شروط أفضل في مفاوضات الوضع النهائي مع السعودية والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا لتحسين موقعهم السياسي داخل اليمن. ولن ينتهي تعطيل الحوثيين للتجارة البحرية في المنطقة إلا بإنهاء الصراع الممتد منذ عقود بينهم وبين خصومهم داخل اليمن.

/https://cimsec.org/peace-in-gaza-may-not-mean-peace-in-the-red-sea

اليمن: مكافحة التهريب أصبحت مفتاح مواجهة الحوثيين

ISPI ISTITUTO PER GLI STUDI DI POLITICA INTERNAZIONALE

إليونورا أرديماجني

في ظل تصاعد عمليات مكافحة التهريب، تكشف الأدلة الجديدة المتعلقة بإمدادات الأسلحة القادمة عبر القرن الإفريقي عن اختبار حقيقي لقدرات خفر السواحل اليمني، الأمر الذي يسلّط الضوء على هشاشة الأمن الإقليمي والحاجة الملحّة إلى رقابة بحرية أكثر تنسيقًا وفعالية.

- تشير المعطيات الحديثة إلى أن إمدادات السلاح المتجهة إلى الحوثيين باتت تعتمد بشكل متزايد على مسارات التهريب عبر القرن الإفريقي، بما في ذلك الصومال.
- كما أن تنامي التعاون المحتمل بين الحوثيين وكلٍّ من حركة الشباب وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب يثير مخاوف إضافية تتعلق بالأمن البحري، نظرًا لإمكانية تبادل الخبرات التقنية والمعلومات الحساسة.

- وخلال عام ٢٠٢٥، كثّف خفر السواحل اليمني والقوات الموالية له والمدعومة إماراتيًا عمليات اعتراض شحنات الأسلحة والزوارق الصغيرة القادمة من إيران نحو الحوثيين، في مؤشر على تحسّن ملحوظ في القدرات العملياتية لهذه القوات.
- واستُخدمت مسارات التهريب من القرن الإفريقي إلى الساحل الغربي الخاضع لسيطرة الحوثيين على نحو متزايد منذ هدنة ٢٠٢٢ ورفع الجزء الأكبر من القيود على الواردات عبر الموانئ الحوثية في ٢٠٢٣.
- ويشهد خفر السواحل اليمني دعمًا إقليميًا ودوليًا متصاعدًا، ما قد يمكّنه من أداء دور حيوي في تأمين السواحل اليمنية، وتهيئة الظروف اللازمة أمام الحكومة لاستئناف تصدير النفط من الموانئ الجنوبية — وهو تطور من شأنه تعزيز الإيرادات وتوسيع القدرات الحكومية.

لم تُفض التطورات الداخلية والإقليمية الأخيرة إلى أي تغيير استراتيجي في ميزان القوى داخل اليمن. فما زالت العملية السياسية تراوح مكانها دون خطوات ملموسة نحو خارطة طريق ترعاها الأمم المتحدة، كما أن أشهرا من الضربات الجوية الأمريكية والإسرائيلية ضد مواقع الحوثيين لم تُحدث تراجعًا حاسما في قدراتهم الهجومية. وقد أسهم وقف إطلاق النار في غزة في دفع الحوثيين إلى تعليق هجماتهم ضد تل أبيب، غير أن التهديد ما يزال قائمًا. وعلى الرغم من استهداف المصانع العسكرية خلال الحرب الإسرائيلية ضد إيران، استمرت تدفقات الأسلحة الموجّهة للحوثيين، وباتت بشكل متزايد تمر عبر مسارات تهريب في القرن الإفريقي، كما تعكسه عمليات الاعتراض المتكررة للشحنات.

ويمثّل التهريب بالنسبة للحوثيين أداة مزدوجة: مصدرًا للإيرادات الخارجية لتمويل الحرب، وشبكة نفوذ استراتيجية تفتح قنوات تحالفات تمتد عبر البحر الأحمر وخليج عدن وتتجاوز الانقسامات الطائفية التقليدية. ويؤكد خبراء الأمم المتحدة أن «التعاون تعمّق»بين الحوثيين وحركة الشباب الصومالية، ليشمل تهريب الأسلحة ونقل الخبرات الفنية مثل التكتيكات التشغيلية والدعم اللوجستي المتبادل. وبالتوازي، فقد ازداد التعاون بين الحوثيين والقاعدة في جزيرة العرب، ليشمل التدريب والتهريب، بما في ذلك استضافة الجماعة عناصر القاعدة وتدريبهم داخل اليمن. وعلى المدى المتوسط والبعيد، يحمل هذا التبادل للخبرات العسكرية والتقنية مخاطر إضافية على الأمن البحري في البحر الأحمر، خاصة مع توسّع دائرة المستفيدين من شبكات الحوثيين.

ويُظهر التقرير النهائي لفريق خبراء الأمم المتحدة أن الحوثيين باتوا في عام ٢٠٢٥ «الموردين الرئيسيين والمُشرفين على أنشطة التهريب» بالتعاون مع حركة الشباب والقاعدة في جزيرة العرب. وتمثّل هذه الشبكات مكملا للإمدادات الإيرانية المباشرة — التي غالبًا ما تشمل أسلحة ومعدات إيرانية المنشأ — لكنها في الوقت ذاته تتيح للجماعة توسيع خياراتها وتعزيز استقلاليتها العسكرية والسياسية عن طهران. وتمنح «شبكة المقاومة» في البحر الأحمر الحوثيين قدرة أكبر على تنويع مصادر الإمداد وترسيخ تحالفات جديدة داخل وخارج المحور الإيراني، ما يعزز من موقعهم كفاعل إقليمي لا يعتمد بالكامل على الدعم الإيراني.

وتزداد المؤشرات على وجود تعاون في التهريب بين الحوثيين والمعسكر المؤيد للقوات المسلحة السودانية (SAF)، إلا أن الأدلة ما تزال غير كافية. ففي عام ٢٠٢٥، ورد أن خفر السواحل اليمني اعترض شحنات أسلحة مُهربة من السودان واحتجز عددًا من أعضاء الجماعة. ويُعتقد بوجود مسار تهريب بين ميناء بورتسودان وميناء الصليف (الحديدة) لنقل الأسلحة والمقاتلين، كما يُقال إن الحوثيين أرسلوا عام ٢٠٢٤ «سفنا محملة بالأسلحة» إلى القوات المسلحة السودانية بطلب من إيران.

وفي عام ٢٠٢٣، تحدث خبراء الأمم المتحدة عن «شبكة تهريب منسقة تعمل بين اليمن والسودان»، مستشهدين باستخدام قوات الدعم السريع (RSF) لبنادق G3 المعدّلة في مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين. ويبدو أن الأمر كان حالة تهريب انتهازية استغلّت شبكات قائمة، إذ نشرت قوات الدعم السريع عام ٢٠١٥ مقاتلين في اليمن ضمن قوات التحالف بقيادة السعودية للقتال ضد الحوثيين إلى جانب القوات السودانية.

ويمكن أن تعزّز العلاقات الدبلوماسية المتجددة بين إيران والسودان، ودعم طهران العسكري للخرطوم منذ عام ٢٠٢٣، احتمالات التعاون بين الحوثيين والمعسكر المؤيد للقوات المسلحة السودانية. كما يستفيد الحوثيون من صِلات مباشرة بالنسيج السياسي والثقافي السوداني؛ فقد درس حسين الحوثي في السودان في أواخر التسعينيات، كما قدم كثير من السودانيين إلى الجمهورية العربية اليمنية للعمل كمعلمين قبل الوحدة.

وفي ظل هذه الخلفية، يُرجَّح أن الحوثيين طوروا قنوات تعاون مع الميليشيات الإسلامية التي تقاتل إلى جانب القوات المسلحة السودانية (الموضوعة رسميًا تحت قيادة الجيش منذ أغسطس ٢٠٢٥)، بدلا من التعاون المباشر مع الجيش السوداني نفسه، الذي سبق أن قاتل الحوثيين في اليمن وتحرص قيادته على الحفاظ على علاقات استراتيجية مع السعودية والولايات المتحدة. ومع ذلك، ما يزال وجود هذا التعاون بحاجة إلى أدلة إضافية.

وفي هذا السياق، أصبحت مكافحة التهريب محورًا مركزيًا لاستراتيجية الحكومة اليمنية وللاعبين الإقليميين والدوليين، كما يظهر بوضوح من خلال تزايد التمويل والدعم العملياتي لخفر السواحل اليمني. ويرجع ذلك لسببين رئيسيين:

أولا، الحد من شبكات التهريب الحوثية يمكن أن يقلّص إيرادات الجماعة ويحد من قدراتها الهجومية.

ثانيًا، تعد مكافحة التهريب من القضايا القليلة التي تتفق عليها القوى المتنافسة داخل الحكومة اليمنية ومجلس القيادة الرئاسي (PLC)

تهريب الأسلحة: المزيد من الشحنات المصادَرة

حتى الآن في عام ٢٠٢٥، تمكن خفر السواحل اليمني والقوات التابعة له من اعتراض عدد أكبر بكثير من سفن الشحن والقوارب الصغيرة التي تحمل معدات عسكرية بشكل غير قانوني من إيران إلى الحوثيين. وكانت المواد المُصادَرة — وبعضها ذو منشأ صيني — موجهة للتجميع وصناعة الأسلحة داخل اليمن. وحتى وقت قريب، كانت هذه العمليات تُنفَّذ حصريًا عبر القوات البحرية الدولية.

وفي فبراير، صادَر خفر السواحل اليمني أول شحنة له في جنوب البحر الأحمر. وفي يوليو، اعترضت قوات المقاومة الوطنية المدعومة من الإمارات (NRF) أكثر من ٧٥٠ طنًا من الذخائر والمعدات»، بما في ذلك «مئات الصواريخ المتطورة من نوع كروز والصواريخ المضادة للسفن والمضادة للطائرات»، بحسب بيان القيادة المركزية الأمريكية.

وفي أغسطس وأكتوبر، اكتشفت قوات الحزام الأمني في عدن والمجلس الانتقالي الجنوبي (STC)، وكلاهما مدعومان من الإمارات، حاويات في ميناء عدن تحمل تباعًا: «أجزاء لتصنيع الطائرات المسيرة ومعدات إلكترونية حساسة»، ثم «طائرات مسيّرة ومكوّنات مرتبطة بها». وفي أكتوبر أيضا، اعترضت ألوية العمالقة المدعومة من الإمارات شحنة قبالة ساحل لحج (خليج عدن) تضمنت، من بين أشياء أخرى، «معدات عسكرية متقدمة وأجزاء طائرات مسيّرة ومعدات مراقبة»، بالإضافة إلى «بطاريات عالية السعة وألياف كربونية تستخدم في تصنيع الطائرات المسيرة»

المتغير المتصاعد: المخدرات

ليست الأسلحة (والوقود) وحدها التي يجري تهريبها. فبحسب الأمم المتحدة، «راكم الحوثيون موارد غير قانونية ضخمة»من خلال التهريب المنظّ م للمخدرات منذ عام ٢٠٢٤، وسط «اتجاه متصاعد في التهريب والاتجار بالمخدرات». ويتنامى هذا الاتجاه بسرعة، إذ كانت الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٣ «تتحقق فقط»من تقارير بهذا الشأن.

وبعد تعطيل إسرائيل لشبكات حزب الله، ومع انهيار نظام الأسد في سوريا، تبحث الشبكة الإجرامية التي يقودها الإيرانيون — والمتمحورة حول تجارة الكبتاغون — عن نقل الإنتاج والتهريب إلى اليمن. وتعزز عمليات الضبط والاقتحامات الأخيرة لمختبرات صناعية واسعة النطاق هذا الاحتمال.

وفي أكتوبر، اعترضت فرقاطة باكستانية، داعمة للقوة البحرية المشتركة CTF-150 بقيادة السعودية، شحنتين من مخدر الكريستال ميث في بحر العرب. وفي الشهر نفسه، اعترضت قوات يرجَّح ارتباطها بالمجلس الانتقالي الجنوبي (STC) زورقا قبالة ساحل حضرموت يحمل ثلاثة أطنان من الحشيش والكريستال ميث. ولاحقًا، حكمت محكمة في المكلا بالإعدام على ستة مهرّبين إيرانيين. وفي سبتمبر، نفذت قوات أمنية محلية عملية مداهمة لمختبر مرتبط بالحوثيين لإنتاج المخدرات الاصطناعية في محافظة المهرة، وهي نقطة تهريب تقليدية على الحدود مع عمان.

مسارات تهريب قديمة وجديدة... نقطة التحول ٢٠٢٢–٢٠٢٣

تشير الزيادة في المصادرات إلى إعادة تصميم لمسارات تهريب الأسلحة إلى الحوثيين. ويمكن وضع «خرائط» معقولة لهذه المسارات اعتمادًا، من بين عوامل أخرى، على روايات طواقم السفن المضبوطة التي تنشرها وسائل إعلام المقاومة الوطنية (NRF)

وقد شهدت مسارات التهريب تحوّلا جزئيًا منذ إقرار هدنة اليمن في عام ٢٠٢٢، وهو اتجاه تسارع بفعل الضربات الإسرائيلية الأخيرة. إذ اكتسبت طرق التهريب من القرن الإفريقي إلى الساحل الغربي الخاضع للحوثيين زخمًا عقب الهدنة وتخفيف القيود الأممية على التفتيش عام ٢٠٢٣. وقبل ذلك، كانت الأسلحة الإيرانية المتجهة إلى اليمن — وفق التقرير النهائي لعام ٢٠٢١ الصادر عن فريق خبراء اليمن — تتحرك بشكل أساسي عبر بحر العرب.

حتى عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، كانت الإمدادات العسكرية تدخل مناطق الحوثيين عبر الموانئ الخاضعة للحكومة في عدن وشبوة وحضرموت والمهرة. كما كانت طرق أخرى تمر عبر الجزر العمانية (كوريا موريا) ثم إلى موانئ جنوب اليمن أو عبر الصومال. وفي مسار آخر، كانت الأسلحة تُهرب إلى مناطق الحوثيين عبر الحدود البرية المفتوحة مع عُمان — وهي نقطة ساخنة للتهريب غير الرسمي.

وفي عام ٢٠٢٣، رُفعت القيود المفروضة على استيراد البضائع عبر الموانئ الخاضعة للحوثيين — باستثناء المواد المحظورة تحديدًا. ورغم أن السفن المتجهة إلى موانئ الحوثيين تفحص بواسطة آلية الأمم المتحدة (UN-VIM) في جيبوتي، فقد شهد عدد السفن وأنواع الشحنات «زيادة ملحوظة»، وفقًا للتقرير النهائي لعام ٢٠٢٤ من فريق الخبراء. ويبدو أن ذلك أدى إلى جعل عمليات التفتيش أقل دقة.

وفي عام ٢٠٢٥، كانت الحدود البرية مع عُمان مسارًا «رئيسيًا» لتهريب الأسلحة، رغم تزايد عمليات التدقيق من السلطات العُمانية والضغط من الحلفاء. وذكر خبراء الأمم المتحدة أن منفذي شحن وصرفيت الحدوديين بين عمان واليمن «يُستخدمان بانتظام لإدخال مواد مخصصة للأغراض العسكرية»

أما المسارات البحرية الآن فهي متعددة، وتشمل بحر العرب والبحر الأحمر — الذي اكتسب أهمية أكبر في الآونة الأخيرة. وإلى جانب المسار المباشر من بندر عباس (إيران) إلى ميناء الصليف (قرب الحديدة)، ثمة مساران آخران عبر القرن الإفريقي يُعتقد أنهما الأكثر استخدامًا من قبل شبكات التهريب المرتبطة بقوة القدس في الحرس الثوري الإيراني.

المسار الأول يأتي من المياه الصومالية إلى الساحل الغربي الخاضع للحوثيين أو — بحسب تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٥ — إلى حضرموت وشبوة على بحر العرب. ويشير التقرير إلى أن الصومال يستخدم «بشكل متزايد» كمركز عبور للأسلحة المتجهة للحوثيين، مع وجود «عدة مسارات تهريب تمر عبر الصومال نحو الموانئ اليمني.

المسار الثاني ينطلق من جيبوتي، تحت غطاء تجاري، إلى الصليف والحديدة، كما يظهر ضمنيًا في تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٥.

ووفقًا لتقرير مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية لعام ٢٠٢٤، هناك مساران إضافيان عبر إفريقيا:

- الأول من إيران إلى إريتريا، ثم إلى اليمن عبر الجزر الخاضعة للحوثيين في البحر الأحمر باتجاه الحديدة.
- الثاني، والذي يُعد «مسارًا منفصلًا وذا أهمية متزايدة»، يُستخدم لنقل الأسلحة والمقاتلين بين بورتسودان والحديدة، وقد أبلغ خفر السواحل اليمني عن اعتراض شحنات قادمة من السودان.

تعزيز قدرات مكافحة التهريب

تحسن قدرات الاستخبارات والعمليات والبنية التحتية لدى القوات اليمنية المدعومة إماراتيًا، المنتشرة على طول الساحل وفي الجزر، يفسر جزئيًا زيادة الاعتراضات من قبل خفر السواحل اليمني. وفي الوقت نفسه، يعمل خفر السواحل بعيدًا عن الساحل الغربي الخاضع للحوثيين، مما يبرز سبب تحول مسارات التهريب البحري بشكل ملحوظ من بحر العرب إلى البحر الأحمر. كما ساهم رفع معظم القيود على استيراد البضائع عبر موانئ الحوثيين في هذا التحول.

وفي أكتوبر، أظهرت صور الأقمار الصناعية وجود مدرج جوي قيد الإنشاء في جزيرة زقر، أكبر جزر أرخبيل حنيش قبالة الساحل اليمني للبحر الأحمر قرب إريتريا. وتسيطر عليه قوات المقاومة الوطنية المدعومة إماراتيًا، وتتمتع الجزيرة بموقع ممتاز للمراقبة، ومن المحتمل أن تُستخدم أيضا في عمليات مكافحة التهريب بالتنسيق مع قواعد المقاومة الوطنية الأخرى في المخا وعلى جزيرة بريم (المعروفة أيضا بجزيرة ميون).

دعم خفر السواحل: التمويل والشركاء

مع تكثيف عمليات مكافحة التهريب، يركز المعنيون اليمنيون والإقليميون والدوليون على إعادة بناء خفر السواحل في المناطق الخاضعة للحكومة. قد لا يكون بمقدور خفر السواحل منع هجمات الحوثيين على السفن بشكل كامل، لكنه يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في تأمين السواحل. وسيكون للسواحل الآمنة أثر إيجابي على أمن اليمن واقتصاده، بما يسهم في تخفيف الديناميات المزعزعة للاستقرار في البحر الأحمر.

وفي سبتمبر، أُطلقت شراكة الأمن البحري اليمني (YMSP) في الرياض خلال مؤتمر دولي نظمته السعودية والمملكة المتحدة، وشارك فيه أكثر من ٣٥ دولة. أُنشئت الشراكة لتعزيز الأمن في الممرات البحرية الحيوية، مع التركيز على مكافحة التهريب والقرصنة والاتجار بالبشر في المياه اليمنية، بما يعزز الاستقرار الإقليمي ويحمي طرق التجارة الدولية. وكجزء من استراتيجية شاملة لمدة عشر سنوات، ستجمع الشراكة التمويل الدولي لإعادة بناء خفر السواحل من خلال التدريب والمعدات والدعم المؤسسي. وفي الوقت نفسه، ستطلق المملكة المتحدة صندوق مساعدة فنية لليمن لتنسيق المساعدات الدولية وتخصيص الموارد.

أهمية تطوير خفر السواحل اليمني

تطوير خفر السواحل بشكل فعّال سيكون خطوة مهمة لأمن اليمن والبحر الأحمر لثلاثة أسباب رئيسية:

١. سيمكن الحكومة اليمنية ومؤسساتها من تعزيز السيطرة الإقليمية على الساحل الجنوبي، ما يزيد من قدرة الدولة ومصداقيتها.

٢. تحسين السيطرة على الساحل سيسهّل، بدعم التحالف بقيادة السعودية كوسيلة رادعة عسكرية، استئناف صادرات النفط من الموانئ الجنوبية التي توقفت في أواخر ٢٠٢٢ بسبب الهجمات الحوثية. ويمكن أن تُستخدم عائدات النفط جزئيًا لتمويل الخدمات العامة ودفع رواتب الموظفين، خصوصًا الجنود وعناصر الشرطة.

٣. خفر سواحل أكثر كفاءة وتجهيزًا قادر على لعب دور أقوى في مكافحة التهريب، عبر اعتراض المزيد من شحنات الأسلحة غير القانونية القادمة من إيران وشبكات الحوثيين في باب المندب وخليج عدن.

دور السعودية والإمارات

في هذا الإطار، تلعب السعودية والإمارات أدوارًا مالية وأمنية أساسية. في المؤتمر الدولي، أعلنت السعودية عن تقديم ٤ ملايين دولار إضافية لدعم خفر السواحل، ليصل إجمالي التزام الرياض إلى أكثر من ٥٥ مليون دولار. وتشمل تنسيقات خفر السواحل مع السعودية «تبادل المعلومات الاستخباراتية، التخطيط العملياتي، والتصدي للتهديدات المشتركة"، كما أن هناك حاجة لخفر السواحل إلى «زوارق دورية أكبر، وأنظمة مراقبة ساحلية، وبناء القدرات البشرية عبر التدريب المنتظم"

أما دور الإمارات فهو أقل وضوحًا لكنه لا يقل أهمية. فمعظم المجموعات اليمنية المسؤولة عن الأمن في المدن الساحلية الجنوبية والجزر والموانئ والنقاط العسكرية مدعومة إماراتيًا، بالنظر إلى الدور البارز للقوات الإماراتية في المجالات العسكرية والإدارية هناك ضمن التحالف بقيادة السعودية (2015-2019)

شبكات تهريب أكثر، وشركاء أكثر في مكافحة التهريب

حاليًا، تُعد مكافحة التهريب واحدة من القضايا القليلة التي تتفق حولها القوى اليمنية المتنافسة في الحكومة ومجلس القيادة الرئاسي (PLC). وتحويل هذا التوافق الموضوعي إلى سياسات عملية يمكن أن يعزز، وربما يوسع، التماسك السياسي.

وفي ظل نمو شبكات التهريب الحوثية في البحر الأحمر، تتزايد مصالح القوى الإقليمية والدولية في الحد من تدفق الأسلحة من إيران وربما إيقافه تمامًا، خصوصًا من منظور أوروبي، حيث يعتبر البحر الأحمر جزءا من البحر الأبيض المتوسط الأوسع. وكلما تعاون الحوثيون مع القاعدة في الصومال (حركة الشباب) و(تنظيم القاعدة في جزيرة العرب AQAP) عبر التهريب، زاد خطر نقل المعرفة التقنية إلى المنطقة الأوسع للبحر الأحمر، مما يعزز قدرات المجموعات المسلحة والإرهابية، وهو ما يجب منعه قدر الإمكان.

وفي هذا الإطار، تتفق الدول الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة على نفس النهج، كما يجب استكشاف خيارات تعاونية إضافية لتعظيم النتائج، مع الاستفادة من الجهود الحالية لدعم خفر السواحل.

https://www.ispionline.it/en/publication/yemen-counter-smuggling-is-now-key-to-tackling-the-houthis-223187

مـــــركز أبعاد للدراســـــات والبـــــحوث
Abaad Studies & Research Center
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
a b a a d s t u d i e s
a b a a d s t u d i e s
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص ، من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.